A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/699
S/20932
1 November 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البنود ٣١ و ٤١ و ٧٣ و ١٤١
من جدول الأعمال
الحالة في كمبوتشيا
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الأمن
السنة الرابعة والاربعون

UN LIBRARY
NOV 6 1989
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ،
موجهة الى الأمين العام من ممثل
فييت نام الدائم لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص مقابلة صحفية أجرتها وكالة أنباء فييت نام في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ مع سعادة السيد نغوين كو تاش وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية (انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار بنود جدول الأعمال ٣١ و ٤١ و ٧٣ و ١٤١ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ترينه زوان لانغ
السفير
الممثل الدائم

المرفق

مقابلة أجرتها وكالة أنباء فييت نام
في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩
مع وزير خارجية فييت نام

السؤال رقم ١

ما هي القضايا المعلقة الاساسية فيما يختص بإيجاد تسوية سلمية للمسألة الكمبودية ؟

الجواب :

لقد توصل مؤتمر باريس الى اتفاق بشأن انسحاب القوات الفييتنامية الكامل من كمبوديا ، وعدم عودة نظام الحكم القائم على إبادة الاجناس الى السلطة في كمبوديا ، ووقف المعونة العسكرية الاجنبية الى الاطراف الكمبودية ، واحترام استقلال كمبوديا وسيادتها وحيادها وعدم انحيازها ، وإعمال حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة وديمقراطية ، والضمان الدولي للاتفاقات التي ستوقع ، وإنشاء آلية دولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقات . وهذا يعني أنه جرى الاتفاق على جميع القضايا الاساسية والطويلة الاجل اللازمة لحل شامل من أجل كمبوديا . إلا أنه تبقى قضيتان معلقتان ، أولاهما هي قضية إقامة سلطة مؤقتة تعهد اليها مهمة إجراء الانتخابات العامة في فترة الانتقال الفاصلة بين انسحاب القوات الفييتنامية الكامل والانتخابات العامة (وهي الفترة التي يمكن أن تستغرق ثلاثة أشهر على الاقل و ١٢ شهرا على الاكثر) ؛ وثانيتهما هي دور الامم المتحدة في الآلية الدولية المخصصة للمراقبة .

السؤال رقم ٢

ما هي الخلافات القائمة بين مواقف الاطراف المختلفة إزاء آلية السلطة المؤقتة ؟

الجواب :

بادئ ذي بدء ، هناك خلاف مبدئي . فإنشاء سلطة مؤقتة يعتبر واحدا من الشؤون الداخلية لكمبوديا . والجانب الاخر يطالب بأن يقرر المؤتمر الدولي إنشاء حكومة

ائتلافية رباعية يرأسها سيهانوك ، بينما يؤمن جانبنا بضرورة احترام جميع البلدان الأجنبية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، وهي الشؤون التي ينبغي أن تتولاها الأطراف الكمبودية . والخلاف الرئيسي الآخر يتمثل في أن مطالبة الجانب الآخر بإنشاء حكومة ائتلافية رباعية تستهدف في الحقيقة تغيير الواقع السياسي والعسكري العملي الذي تأكد في النضال على مدار السنوات العشر الماضية ؛ وبعبارة أخرى ، فهي تستهدف الاستغناء عن دولة كمبوديا التي تسيطر على كامل الاقليم الكمبودي . وهم يطالبون بقسمة متساوية للسلطة السياسية والعسكرية فيما بين الأطراف الكمبودية الاربعة ، الأمر الذي يعني أنهم يطالبون بأن يعترف المؤتمر الدولي بشرعية نظام الحكم القائم على إبادة الأجناس ومنح المجرمين من أتباع بول بوت سلطة سياسية وعسكرية مساوية لسلطة دولة كمبوديا . وهذا من شأنه أن يهيىء الظروف القانونية التي تشجع المجرمين من أتباع بول بوت على شن حرب أهلية وإعادة إنشاء سلطتهم القائمة على إبادة الأجناس في كمبوديا . وهذا تصرف غير أخلاقي وجريمة بحق الشعب الكمبودي والجنس البشري . والأجنحة الثلاثة لما يسمى كمبوتشيا الديمقراطية لا تسيطر حتى على شطر ضئيل من الاقليم الكمبودي ، وهي رغم ذلك تطالب بثلاثة أرباع السلطة السياسية والعسكرية في كمبوديا . وهذا مطلب غير معقول لا يمكن أن تقبله دولة كمبوديا .

ويرى الجانب الآخر أن إنشاء حكومة ائتلافية رباعية يعتبر ، بعد انسحاب القوات الفييتنامية بالكامل ، الشرط الاساسي لحل سياسي شامل للمسألة الكمبودية . وهذا ادعاء باطل كل البطلان . فالقضية الاساسية فيما يتعلق بتسوية الشؤون الداخلية الكمبودية هي ممارسة الشعب الكمبودي لحقه في تقرير المصير ، باختياره لنظامه السياسي وانتخابه لبرلمانه وإنشائه لحكومته عن طريق انتخابات عامة حرة وديمقراطية ونزيهة تجري تحت إشراف دولي .

وإقامة حكومة ائتلافية قبل مثل هذه الانتخابات العامة يمثل عملا صارخا من أعمال فرض الإرادة وانتهاكا صارخا لحق الشعب الكمبودي في تقرير المصير ، ويمثل في الوقت نفسه عقبة مختلقة يراد بها تقويض فرصة التوصل الى حل سياسي شامل للمسألة الكمبودية .

وإعمالا لاتفاقيات جنيف المبرمة عام ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية ، لم تنشئ كمبوديا حكومة ائتلافية وأجريت انتخابات في ظل نظام حكم سيهانوك تحت الإشراف الدولي . وبالمثل ، لم تنشأ حكومة ائتلافية مؤقتة في ناميبيا وسترتب الأمم المتحدة انتخابات عامة في إطار نظام الحكم القديم الذي أنشأته سلطات جنوب افريقيا . وهكذا ، فإن القضية المطروحة تتمثل في آلية سلطوية لكي تنظم انتخابات عامة حرة وديمقراطية ونزيهة تحت الإشراف الدولي . وقد اقترحت دولة كمبوديا إنشاء مجلس أعلى للمصالحة الوطنية ، يضم الجانبين الكمبوديين - المتمثلين في دولة كمبوديا وكمبوتشيا الديمقراطية - بهدف تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة وإجراء انتخابات عامة .

والمسألة الآن هي ما إذا كان الجانب الآخر يريد انتخابات عامة حرة وديمقراطية ونزيهة حقا أو يريد أن يفرض على مواطني كمبوديا حكومة يسيطر فيها على ثلاثة أرباع السلطة وأن يضفي الشرعية على نظام حكم بول بوت القائم على إبادة الأجناس .

السؤال رقم ٣

على أية حال ، فإن تباين وجهات النظر بشأن هذه السلطة المؤقتة هو أكبر عقبة تحول دون التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة كمبوديا . كيف ينبغي تسويتها حسب رأيكم ؟

الجواب :

يمكن تصنيف وجهات النظر المعروفة للأطراف المعنية الى ثلاثة اتجاهات متباينة ، على النحو التالي :

(أ) ترغب الصين وسنغافورة في ان تفرض البلدان التي خارج كمبوديا حكومة ائتلاف رباعية على الأطراف الكمبودية ؛

(ب) بسبب تباين وجهات النظر فيما بين مختلف البلدان ، فإن المشكلة الخلافية المتعلقة بسلطة مؤقتة لفترة الانتقال يفتح باب البحث فيها تماما كي تسويها الأطراف الكمبودية فيما بينها . وستواصل البلدان الأجنبية دعم أحد الأطراف في كمبوديا ضد الآخر وستستخدم الشؤون الداخلية الكمبودية لكي يعارض كل طرف الطرف الآخر ؛

(ج) لا ينبغي للبلدان الأجنبية ان تتدخل في هذا الصراع ، ولا ينبغي ان يسمح لها بأن تسيئ الى العلاقات بين البلدان أو تتسبب في نشوء أزمة تتجاوز إطار

الشـــؤون الداخلية الكمبودية ؛ وبعبـــارة اخرى فإنها ترغـــب في تحييد النزاع بشـأن الشؤون الداخلية لكمبوديا .

ومن الواضـــح ، أن الاتجـــاه الأول انتهاك خطيـــر للمبدأ القائل بأن الشـــؤون الداخلية الكمبودية ينبغي أن يسويهـــا الكمبوديون أنفسهم . ومن ناحية أخرى ، فـــإن أي حل يفرض من الخارج سيرفضه الشعب الكمبودي بالتأكيد .

والاتجاه الثاني هو انعكاس للحالة الراهنة . وهو محفوف بخطر عظيم يتمثل فـــي تحويل النزاع الداخلي في كمبوديا إلى صراع دولي .

وأرى أن الاتجـــاه الثالث لا يتمشـــى فحسب مع مبـــدأ احترام سيادة كمبوديا بـــل يساعد أيضا على الحيلولة دون تحويل النزاع الداخلي الكمبودي الى صراع دولي بينمـــا يهيئ الظروف المواتية للتوصل الى حل للشؤون الداخلية لكمبوديا في وقت مبكر .

السؤال رقم ٤

هل لديكم أي تعليق جديد على دور الامم المتحدة فيما يتعلق بآلية المراقبـــة الدولية في كمبوديا ؟

الجواب :

لقد أعربت عن وجهة نظري بشأن هـــذه المسألة فعلا في مقابلـــة أجرتها وكالـــة أنباء فييت نام في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر . وأود أن أعيد تأكيد وجهة النظر هـــذه ، وليس لدي أي تعليق إضافي .

السؤال رقم ٥

هل لديكم اي تعليق على اقتراح رئيـــس وزراء تايلند الداعي الى عقد اجتمـــاع غير رسمي لإنشاء آلية مراقبة دولية ؟

الجواب

تؤيد فييت نام تماما اقتراح رئيس وزراء تايلند الداعي الى عقد اجتماع غيـــر رسمي لانشاء آلية مراقبة دولية . وقد اعترض بعض الاشخاص على هذا الاقتراح ، زاعميـــن

انه لا يمكن ان يحقق تسوية شاملة . وأعتقد انه سيكون من الافضل أن نتمكن من التوصل الى تسوية شاملة . ومع هذا ، فإلى أن نتوصل الى هذه التسوية ، ينبغي تسوية جزء هام من مسألة كمبوديا مع تركيز جميع الجهود من أجل التوصل الى تسوية شاملة . ويفترض أن أي اجتماع غير رسمي ، بالصيغة التي اقترحها رئيس وزراء تايلند ، يستطيع أن يتفق على إنشاء آلية مراقبة دولية لرصد الانسحاب التام للقوات الفييتنامية ، ووقف جميع المساعدات العسكرية الاجنبية المقدمة الى جميع عصابات الخمير ، ووقف اطلاق النار . وإذا أمكن تحقيق هذا ، فسيساعد على الحيلولة دون نشوب حرب أهلية ، وسيكون خطوة حاسمة نحو التوصل الى تسوية شاملة . ونحن نعرب أيضا عن أملنا في ان تناقش الأطراف الكمبودية في هذا الاجتماع هيكل سلطة مؤقتة أثناء فترة الانتقال ، وأن تتوصل الى اتفاق إذا أمكن ذلك .

السؤال رقم ٦

لماذا تقدم الطرف الآخر بمطالب غير معقولة على هذا النحو ؟

الجواب :

إن طلبهم إقامة حكومة ائتلافية رباعية والتوصل الى تسوية سياسية شاملة ، بينما يرفضون التسوية بطريقة تدريجية في سبيل التوصل الى تسوية شاملة ، يثبت بجلاء أنهم ليسوا على استعداد لتسوية مسألة كمبوديا بالوسائل السياسية . فمازالوا يأملون في ان يؤدي الانسحاب الكامل لقوات فييت نام الى تغيير ميزان القوى في أرض المعركة ، وأنه مع بذل أقصى الجهود العسكرية للأطراف الثلاثة في تحالف كمبوتشيا الديمقراطية في موسم الجفاف هذا سيتمكنون من عكس اتجاه الحالة السياسية والعسكرية الراهنة في كمبوديا وهذا هو السبب الرئيسي الذي حال دون توصل المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المعقود في باريس إلى تسوية شاملة لمسألة كمبوديا . ولكنهم اخطأوا في حساباتهم . فالحالة في أفغانستان بعد الانسحاب الكامل للسوفيات لم تتطور كما توقع البعض . والحالة في كمبوديا أكثر مواتاة للقوات الثورية . فالشعب الكمبودي مصمم على الكفاح ضد زمرة بول بوت التي ارتكبت جريمة إبادة الاجناس . وهذا كفاح من أجل بقاء الشعب ، في مواجهة خطر القضاء عليه . وقد تكون هناك انتصارات ونكسات في الميدان العسكري ، ولكن لا يمكن للطرف الآخر عموما أن يعكس اتجاه الحالة في كمبوديا .

- - - - -